# ملخّص تنفيذي وتوصيات

تحالف "لا تساهم في تمويل الاحتلال" هو مشروع مشترك بين 25 منظمة فلسطينية وإقليمية وأوروبية، في بلجيكا وفرنسا وإيرلندا وهولندا والنرويج وإسبانيا والمملكة المتحدة.

يهدف التحالف إلى التحقيق وإبراز العلاقات المالية بين المؤسسات المالية الأوروبية، وبين المؤسسات التجارية الضالعة في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

تمثل المستوطنات الإسرائيلية، وعمليات بنائها وتوسيعها، ممارسات غير قانونية بموجب القانون الدولي. وتشكل أفعالاً ذات مسئولية جنائية فردية، وتصنف كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية طبقًا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما يحظر القانون الدولي الإنساني، وفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة،[1] على دولة الاحتلال النقل القسري الفردي أو الجماعي للأشخاص المحميين وترحيلهم، وكذلك نقل السكان المدنيين للأراضي التي تحتلّها. بالإضافة إلى ذلك، يحظر مصادرة الأراضي لبناء أو توسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة. ومن ثم، ينتهك الاستيلاء على الأراضي والممتلكات وتدميرها لصالح المستوطنات عددًا من أحكام القانون الدولي الإنساني؛ من بينها اتفاقية لاهاي لعام 1907، واتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الدولي الإنساني العرفي.[2]

لقد تسببت المستوطنات الإسرائيلية في عدد لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان بحق الفلسطينيين كأشخاص محميين وفق القانون الدولي، وأدى التوسع في إنشاء المستوطنات الإسرائيلية إلى تفتيت الضفة الغربية وعزلها عن القدس، الأمر الذي أعاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة وجعلها مستحيلة.

وكما يتضح من تقارير الخبراء القانونيين ومنظمات حقوق الإنسان، تعدّ المستوطنات مكونًا رئيسيًا لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني؛ حيث تدير إسرائيل المنطقة تحت نظامين قانونيين مختلفين، ومجموعات من المؤسسات المنفصلة تمامًا: إدارة مدنية للمجتمعات الإسرائيلية اليهودية المقيمة في مستوطنات غير شرعية من جهة، وإدارة عسكرية للسكان الفلسطينيين المحتلّين المقيمين في البلدات والقرى الفلسطينية من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، تمارس الشركات التجارية الإسرائيلية والأوروبية والدولية العاملة مع المستوطنات الإسرائيلية أو مقدمة الخدمات لها، دورًا حاسمًا في تسهيل بناء ونمو المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. ونظرًا لعدم شرعية هذه المستوطنات، بموجب القانون الدولي الإنساني، وما يترتب عليها من آثار سلبية خطيرة على حقوق السكان الفلسطينيين وعرقلة تنمية الاقتصاد الفلسطيني، يجدر بالجهات الفاعلة من القطاع الخاص أن تتحّمل مسئولية ضمان عدم التورط في انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك عدم التواطؤ في الجرائم الدولية، كما تلتزم بمعالجة أي آثار ضارة بحقوق الإنسان تترتب عن أنشطتها وعلاقاتها التجارية. رغم ذلك، تواصل المؤسسات المالية الأوروبية استثمار المليارات في الأنشطة المرتبطة بالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي.

---

[1] المادة 49 من اتفاقية جينيف الرابعة (1949).

[2] على سبيل المثال، المواد 46، 52، 53، 55 من لوائح لاهاي لعام 1907.

## النتائج الرئيسية

- أظهر بحث أجراه تحالف إقليمي يضم 23 منظمة فلسطينية وإقليمية وأوروبية أنه في الفترة بين يناير 2018 ومايو 2021، شارك **672 بنك من البنوك الأوروبية وصناديق التقاعد وشركات التأمين** في علاقات مالية مع **50 شركة** تعمل مع المستوطنات الإسرائيلية.
- خلال الفترة نفسها، تم تقديم **114 مليار دولار أمريكي** في شكل **قروض واكتتابات لهذه الشركات**. واعتبارًا من مايو 2021، يمتلك المستثمرون الأوروبيون **141 مليار دولار** من **الأسهم والسندات** لهذه الشركات.
- **الشركات الـ 50** التي تحقق هذا التقرير من علاقاتها المالية مع مستثمرين أوروبيين، هي؛

ACS Group, Airbnb, Alstom, Altice Europe, Ashtrom Group, Atlas Copco, Bank Hapoalim, Bank Leumi, Bezeq Group, Booking Holdings, Construcciones y Auxiliar de Ferrocarriles (CAF), Caterpillar, Cellcom Israel, Cemex, CETCO Mineral Technology Group, Cisco Systems, CNH Industrial, Delek Group, Delta Galil Industries, DXC Technology, eDreams ODIGEO, Elbit Systems, Electra Group, Energix Renewable Energies, Expedia Group, First International Bank of Israel (FIBI), General Mills, HeidelbergCement, Hewlett Packard Enterprise (HPE), Israel Discount Bank, Magal Security Systems, MAN Group, Manitou Group, Matrix IT, Mivne Group, Mizrahi Tefahot Bank, Motorola Solutions, Partner Communications Company, Paz Oil Company, Rami Levy Chain Stores Hashikma Marketing 2006, RE/MAX Holdings, Shapir Engineering and Industry, Shikun & Binui, Shufersal, Siemens, Solvay, Terex Corporation, Tripadvisor, Volvo Group, and WSP Global.

- تشارك كافة الشركات في واحد أو أكثر من «الأنشطة المدرجة»[3] التي تثير مخاوفًا معينة متعلقة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد تم إدراج عدد من هذه الشركات في قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالشركات المنخرطة في أنشطة تجارية في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، والمنشورة في فبراير 2020؛ بسبب مشاركتها في «الأنشطة المدرجة» المذكورة.
- استثمر **أكبر 10 دائنين 77.81 مليار دولار أمريكي**، على هيئة **قروض وضمانات**، في شركات تجارية منخرطة في أنشطة تجارية مع المستوطنات الإسرائيلية، وهم؛

---

[3] 1) توفير المعدّات والمواد التي تسهّل بناء وتوسيع المستوطنات والجدار والبنى التحتية المرتبطة بهما، 2) توفير معدات المراقبة وتحديد الهوية للمستوطنات والجدار ونقاط التفتيش المرتبطة مباشرة بالمستوطنات، 3) توفير المعدات اللازمة لهدم المساكن والممتلكات وتدمير المزارع والصوبات الزراعية وبساتين الزيتون والمحاصيل، 4) توفير الخدمات والمعدات والمواد الأمنية للشركات العاملة في المستوطنات، 5) تقديم الخدمات والمرافق الداعمة لصيانة وإنشاء المستوطنات بما في ذلك النقل، 6) العمليات المصرفية والمالية التي تساعد على تطوير أو توسيع أو الحفاظ على المستوطنات وأنشطتها بما في ذلك قروض الإسكان وتنمية الأعمال التجارية، 7) استخدام الموارد الطبيعية، لا سيما المياه والأراضي لأغراض تجارية، 8) التلوث وإلقاء النفايات أو نقلها إلى القرى الفلسطينية، 9) احتكار الأسواق المالية والاقتصادية الفلسطينية، فضلًا عن الممارسات التي تضر بالمؤسسات الفلسطينية بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة والقيود الإدارية والقانونية، 10) استخدام الفوائد وإعادة الاستثمار للمؤسسات المملوكة كليًا أو جزئيًا للمستوطنين لتطوير المستوطنات وتوسيعها وصيانتها. انظر HRC / A / 63/22، «تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية» (7 فبراير 2013)، الفقرة 96، متاح على:
https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session22/A-HRC-22-63_ar.pdf
و«المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة تصدر تقريرًا عن الأنشطة التجارية المتعلقة بالمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة» (12 فبراير 2020)، متاح على: https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25542&LangID=A

1. **BNP Paribas** (فرنسا) : 17.3 مليار دولار، استثمر في؛

ACS Group, Airbnb, Alstom, Altice Europe, Atlas Copco, Bank Leumi, Booking Holdings, Caterpillar, Cemex, Cisco Systems, CNH Industrial, Delek Group, DXC Technology, Elbit Systems, Expedia Group, General Mills, HeidelbergCement, HPE, MAN Group, Mizrahi Tefahot Bank, Motorola Solutions, Siemens, Solvay, Terex, Tripadvisor, Volvo Group, and WSP Global.

2. **Deutsche Bank** (ألمانيا) : 12.03 مليار دولار، استثمر في؛

ACS Group, Airbnb, Alstom, Altice Europe, Atlas Copco, Booking Holdings, Caterpillar, Cisco Systems, CNH Industrial, Delek Group, eDreams ODIGEO, General Mills, HeidelbergCement, HPE, MAN Group, Motorola Solutions, Siemens, Terex, and Volvo Group.

3. **HSBC** (المملكة المتحدة) : 8.72 مليار دولار، استثمر في؛

ACS Group, Alstom, Bank Leumi, Booking Holdings, Caterpillar, Cemex, Cisco Systems, Delek Group, Expedia Group, General Mills, HPE, Motorola Solutions, Siemens, Solvay, Terex, Volvo Group, and WSP Global.

4. **Barclays** (المملكة المتحدة) : 8.69 مليار دولار، استثمر في؛

Airbnb, Altice Europe, Caterpillar, CETCO, Cisco Systems, CNH Industrial, Delek Group, DXC Technology, eDreams ODIGEO, General Mills, HeidelbergCement, HPE, MAN Group, Siemens, Terex, and Tripadvisor.

5. **Société Générale** (فرنسا) : 8.2 مليار دولار، استثمر في؛

ACS Group, Alstom, Altice Europe, Caterpillar, Cemex, CNH Industrial, eDreams ODIGEO, General Mills, HPE, MAN Group, Manitou Group, Siemens, and Volvo Group.

6. **Crédit Agricole** (فرنسا): 5.55 مليار دولار، استثمر في؛

ACS Group, Alstom, Altice Europe, Cemex, CNH Industrial, HeidelbergCement, HPE, MAN Group, Manitou, Siemens, Solvay, Terex, and Volvo Group.

7. **Santander** (إسبانيا) : 4.75 مليار دولار، استثمر في؛

ACS Group, Alstom, Cemex, CNH Industrial, eDreams ODIGEO, HPE, MAN Group, Motorola Solutions, Siemens, Terex, and Volvo Group.

8. **ING Group** (هولندا) : 4.6 مليار دولار، استثمر في؛

ACS Group, Altice Europe, Caterpillar, Cemex, CNH Industrial, Delek Group, DXC Technology, HeidelbergCement, HPE, Siemens, Solvay, and Volvo Group.

9. **Commerzbank** (ألمانيا) : 4.37 مليار دولار، استثمر في؛

ACS Group, Alstom, Caterpillar, CNH Industrial, DXC Technology, HeidelbergCement, MAN Group, Siemens, Solvay, and Terex.

10. **Unicredit**(إيطاليا) : 3.58 مليار دولار، استثمر في؛

ACS Group, Alstom, CNH Industrial, MAN Group, Motorola Solutions, and Siemens.

- استثمر **أكبر 10 مستثمرين67.22 مليار دولار أمريكي** على هيئة سندات وأسهم في شركات تجارية منخرطة بالعمل مع المستوطنات الإسرائيلية، وهم؛

1. **Government Pension Fund Global** (النرويج) : 11.52 مليار دولار، استثمرت في 41 شركة هم؛

ACS Group, Airbnb, Alstom, Ashtrom Group, Atlas Copco, Bank Hapoalim, Bank Leumi, Bezeq Group, Booking Holdings, CAF, Caterpillar, Cellcom, CETCO, Cisco Systems, CNH Industrial, Delek Group, Delta Galil Industries, DXC Technology, Electra Group, Energix, Expedia Group, FIBI, General Mills, HeidelbergCement, HPE, Israel Discount Bank, MAN Group, Manitou Group, Matrix IT, Mizrahi Tefahot Bank, Motorola Solutions, Partner Communications Company, Paz Oil Company, Rami Levy Chain Stores Hashikma Marketing 2006, Shufersal, Siemens, Solvay, Terex, Tripadvisor, Volvo Group, and WSP Global.

2. **Investor AB** (السويد) : 10.59 مليار دولار، استثمرت في Atlas Copco.

3. **BPCE Group** (فرنسا) : 8.98 مليار دولار، استثمرت في 26 شركة، هم؛

ACS Group, Airbnb, Alstom, Atlas Copco, Bank Leumi, Booking Holdings, CAF, Caterpillar, Cemex, CETCO, Cisco Systems, CNH Industrial, Delek Group, DXC Technology, Expedia Group, General Mills, HeidelbergCement, HPE, Manitou Group, Motorola Solutions, RE/MAX Holdings, Siemens, Solvay, Terex, Tripadvisor, and Volvo Group.

4. **Crédit Agricole** (فرنسا) : 7.18 مليار دولار، استثمرت في 30 شركة؛

ACS Group, Airbnb, Alstom, Atlas Copco, Bank Hapoalim, Bank Leumi, Booking Holdings, CAF, Caterpillar, Cemex, Cisco Systems, CNH Industrial, DXC Technology, Electra Group, Expedia Group, General Mills, HeidelbergCement , HPE, Israel Discount Bank, Manitou Group, Mizrahi Tefahot Bank, Motorola Solutions, Shapir Engineering and Industry, Shikun & Binui, Siemens, Solvay, Terex, Tripadvisor, Volvo Group and WSP Global.

5. **Deutsche Bank** (ألمانيا) : 6.41 مليار دولار، استثمرت في 39 شركة، هم؛

ACS Group, Airbnb, Alstom, Atlas Copco, Bezeq Group, Bank Hapoalim, Bank Leumi, Booking Holdings, CAF, Caterpillar, Cemex, CETCO, Cisco Systems, CNH Industrial, Delek Group, DXC Technology, eDreams ODIGEO, Elbit Systems, Electra Group, Expedia Group, FIBI, General Mills, HeidelbergCement, HPE, Israel Discount Bank, Manitou Group, Mivne Group, Mizrahi Tefahot

Bank, Motorola Solutions, Paz Oil Company, RE/MAX Holdings, Shapir Engineering and Industry, Shufersal, Siemens, Solvay, Terex, Tripadvisor, Volvo Group, and WSP Global.

6. **Allianz** (ألمانيا) : 5.16 مليار دولار، استثمرت في 30 شركة، هم؛

ACS Group, Airbnb, Alstom, Atlas Copco, Bezeq Group, Bank Hapoalim, Bank Leumi, Booking Holdings, CAF, Caterpillar, Cemex, CETCO, Cisco Systems, CNH Industrial, Delek Group, DXC Technology, eDreams ODIGEO, Elbit Systems, Electra Group, Expedia Group, FIBI, General Mills, HeidelbergCement, HPE, Israel Discount Bank, Manitou Group, Mivne Group, Mizrahi Tefahot Bank, Motorola Solutions, Paz Oil Company, RE/MAX Holdings, Shapir Engineering and Industry, Shufersal, Siemens, Solvay, Terex, Tripadvisor, Volvo Group, and WSP Global.

7. **Swedbank**(السويد) : 4.77 مليار دولار، استثمرت في 14 شركة، هم؛

ACS Group, Alstom, Atlas Copco, Booking Holdings, Caterpillar, Cisco Systems, Expedia Group, General Mills, HeidelbergCement, HPE, Siemens, Solvay, Volvo Group, and WSP Global.

8. **Legal &General**(المملكة المتحدة) : 4.31 مليار دولار، استثمرت في 47 شركة، هم؛

ACS Group, Airbnb, Alstom, Ashtrom Group, Atlas Copco, Bank Hapoalim, Bank Leumi, Bezeq Group, Booking Holdings, CAF, Caterpillar, Cellcom, Cemex, CETCO, Cisco Systems, CNH Industrial, Delek Group, Delta Galil Industries, DXC Technology, eDreams Odigeo, Elbit Systems, Electra Group, Energix, Expedia Group, FIBI, General Mills, HeidelbergCement, HPE, Israel Discount Bank, Manitou Group, Matrix IT, Mivne Group, Mizrahi Tefahot Bank, Motorola Solutions, Partner Communications Company, Paz Oil Company, Rami Levy Chain Stores Hashikma Marketing 2006, RE/MAX Holdings, Shapir Engineering and Industry, Shikun & Binui, Shufersal, Siemens, Solvay, Terex, Tripadvisor, Volvo Group, and WSP Global.

9. **Alecta**(السويد) : 4.24 مليار دولار، استثمرت في Atlas Copco, Volvo Group.

10. **AB Industrivärden** (السويد) : 4.06 مليار دولار، استثمرت في .Volvo Group

- **دراسات الحالة:**

يقدم هذا التقرير، 3 دراسات حالة، تتضمن تحليلًا نقديًا متعمقًا للمؤسسات المالية الأوروبية، ومدى ضلوع الشركات متعددة الجنسيات في مشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني.[4]

- بنك **BNP Paribas**، ومقره فرنسا

بلغ نصيبه 8.97 مليار دولار أمريكي أو 14٪ من إجمالي قيمة القروض الممنوحة إلى الشركات التي تشارك في مشروع الاستيطان الإسرائيلي، على نحو يتعارض بشدّة مع ادعاء بنك BNP Paribas الالتزام باحترام مبادئ ومعايير حقوق الإنسان.

وتعد الحكومة البلجيكية وحكومة لوكسمبورغ من بين أكبر مساهمي البنك بنسب 7.7% و1% على التوالي. ورغم التزام مجموعة BNP Paribas بمجموعة من المعايير والقواعد المعترف بها دوليًا والمتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات (إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، إلّا أنها لا تزال تشارك على نطاق واسع في تمويل 33 شركة تجارية منخرطة في مشروع الاستيطان الإسرائيلي على هيئة قروض، وضمانات، واستثمارات. وتشمل هذه الشركات؛

ACS Group, Airbnb, Alstom, Altice Europe, Atlas Copco, Bank Hapoalim, Bank Leumi, Booking Holdings, CAF, Caterpillar, Cellcom Israel, Cemex, CETCO, Cisco Systems, CNH Industrial, Delek Group, DXC Technology, Elbit Systems, Expedia Group, General Mills, HeidelbergCement, HPE, MAN Group, Manitou Group, Mizrahi Tefahot Bank, Motorola Solutions, RE/MAX Holdings, Siemens, Solvay, Terex, Tripadvisor, Volvo Group, and WSP Global.

- **Booking.com** (الولايات المتحدة الأمريكية) ، علامة تجارية مملوكة لشركة **American Booking Holdings** ومسجّلة في هولندا.

أُدرجت الشركة كواحدة بين 112 مؤسسة تجارية في قاعدة بيانات الأمم المتحدة للشركات العاملة مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وتورّطت المجموعة من خلال توفير أماكن للإقامة في مستوطنات غير شرعية على أراضٍ فلسطينية مصادرة.

الدائنون الأوروبيون لشركة Booking Holdings وهم Deutsche Bank، وBNP Paribas S.A، وHSBC، و Standard Chartered، قدموا في الفترة بين يناير 2018 ومايو 2021 قروضًا قيمتها 590 مليون دولار أمريكي و1.6 مليار دولار أمريكي على هيئة خدمات اكتتاب. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك أكبر 20 مستثمرًا أوروبيًا، أو يديرون أسهم وسندات Booking Holdings بقيمة تزيد عن 12.19 مليار دولار أمريكي. أكبر أربعة مستثمرين هم؛ BPCE Group وJanus Henderson وCrédit Agricole وGovernment Pension Fund Global (النرويج).

---

[4] تعكس دراسات الحالة أنواعًا مختلفة من المشاركة في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي: مؤسسة مالية أوروبية واحدة (بي أن بي باريبا) واثنتان متعددتا الجنسيات مقرّهما في دول الاتحاد الأوروبي (Booking.com وHeidelbergCement). تم اختيار دراسات الحالة لتقديم عينة شاملة بناءً على معايير الاختيار التالية: نوع ومستوى المشاركة، ونطاق مشاركتهم المالية، وتأثير أنشطتهم على الفلسطينيين - على حقوقهم الفردية والجماعية - كأشخاص محميين. وتشير دراسات الحالة إلى ظاهرة أوسع، ولا تعني أن هذه الشركات التجارية هي فقط المستحقة الاهتمام بين الشركات المنخرطة في الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات.

- **HeidelbergCement**، ومقرها الرئيسي في ألمانيا

تعد واحدة من أكبر شركات مواد البناء في العالم. استحوذت في عام 2007 على شركة هانسون إسرائيل ومحجر "ناحال رابا" الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبينما تدّعي HeidelbergCement التزامها بحقوق الإنسان والقواعد والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، مثل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنها تساهم في الوقت نفسه في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الفلسطينيين الذين حُرموا بشكل منهجي من الوصول إلى أراضيهم ومواردهم الطبيعية بسبب عمليات استخراج المعادن، الأمر الذي وثقته منظمات المجتمع المدني المختلفة.

وخلال الفترة بين يناير 2018 ومايو 2021، كانت بنوك Deutsche Bank وDanske Bank وBNP Paribas SA و Crédit Agricole من بين الدائنين الأوروبيين المهمين لشركة HeidelbergCement.

وإجمالًا، قدمّ 16 دائنًا للشركة قروضًا بقيمة 5.7 مليار دولار أمريكي، وخدمات اكتتاب بمبلغ إجمالي قدره 2.7 مليار دولار أمريكي في الفترة ذاتها. علاوة على ذلك، احتفظ أكبر 20 مستثمرًا أوروبيًا بأسهم وسندات HeidelbergCement بقيمة إجمالية قدرها 1.80 مليار دولار أمريكي. أكبر المستثمرين وهم؛ Deutsche Bank, Deka Group, Crédit Agricole, Bestinver.

- **مسئوليات الشركات التجارية والمؤسسات المالية:**

الشركات التجارية المنخرطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في مشروع الاستيطان الإسرائيلي- بما في ذلك من خلال التمويل أو التأمين أو التجارة مع الشركاء والمزودين والفروع الثابت تورطهم في بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية– تخاطر جديّا بالتورّط في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والربح والمشاركة في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وهذا الأمر الذي لا يقتصر فقط على علاقات الإنتاج والتجارة، بل يمتد أيضًا للمؤسسات المالية. حسب تعبير مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، في يناير 2018، بأنه: "*بالنظر إلى وزن الإجماع القانوني الدولي بشأن الطبيعة غير القانونية للمستوطنات نفسها، والطبيعة المنهجية والمنتشرة للتأثير السلبي على حقوق الإنسان الناجم عنها، من الصعب تخيل سيناريو يمكن أن تشارك فيه شركة في أنشطة في المستوطنات بطريقة تتفق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ومع القانون الدولي.*"

ووفقًا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنّ الشركات التجارية التي تساهم وتسهل في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان من خلال أنشطتها، يتعين عليها تحمّل المسئولية وبذل المزيد من الجهد لمنع أو تخفيف الآثار السلبية على حقوق الإنسان، وبالتالي تجنب التورط أو التواطؤ في انتهاكات القانون الدولي، والأمر نفسه يتعلق بسلاسل الإمدادات والعلاقات غير المباشرة.

ويُتوقع من الشركات التي ترتبط منتجاتها أو خدماتها أو نشاطاتها ارتباطًا مباشرًا بالتأثيرات الخطيرة على حقوق الإنسان، إنهاء هذه العلاقة بشكل مسئول وفوري. الأمر الذي يعد معيارًا عالميًا للسلوك المتوقع لكافة الشركات أينما تعمل، على نحو يعبر عن قدرة الدول واستعدادها للوفاء بالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان.

وبموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتحمّل المستثمرون الدوليون، بما في ذلك البنوك وصناديق المعاشات التقاعدية، مسئولية استخدام نفوذهم من خلال مشاركة هادفة ومحددة زمنيًا لضمان تصرف الشركات المستثمر فيها بمسئولية، وبما يتماشى مع معايير القانون الدولي، وفك الارتباط مع أولئك الذين لا يتحلّون بسلوك مسئول.

في السنوات الأخيرة، تحمّلت العديد من المؤسسات المالية مسئوليتها وسحبت استثماراتها من الشركات التجارية المنخرطة في المستوطنات الإسرائيلية؛ بسبب مخاطر التورط في مثل هذه الانتهاكات. ويعدّ المثال الأحدث والأكثر أهمية هو شركة KLP، أكبر شركة معاشات تقاعدية في النرويج، والتي تخلت في يوليو 2021 عن 16 شركة منخرطة بالعمل في المستوطنات الإسرائيلية. ومنذ عام 2010، اتبعت الشركة عمليات العناية الواجبة.

وبالمثل، أعلنت مجموعة GPFG في سبتمبر 2021 أنها ستستبعد ثلاث شركات منخرطة بنشاط في المستوطنات الإسرائيلية. كما انسحبت العديد من المؤسسات والبنوك والشركات الأخرى من بعض الشركات التجارية المنخرطة في مشروع الاستيطان الإسرائيلي، مثل؛

AXA IM (المملكة المتحدة) HSBC (المملكة المتحدة) Barclays (ألمانيا) Deutsche Bank (فرنسا) Dexia Crédit Local United (الدنمارك) Sampension (الدنمارك) Danske Bank (النرويج) Government Pension Fund Global(فرنسا) Europcar (النرويج) Storebrand (المملكة المتحدة) Quakers in Britain Church (الولايات المتحدة) Methodist Church Groupe SA (فرنسا)

## • التوصيات:

بناءً على ما ورد في التقرير وما خلص إليه من نتائج، وفي إطار القانون الدولي المطبق ذي الصلة، والاجتهاد القضائي المتعلق بالصكوك الدولية، يقدّم التقرير مجموعة من التوصيات للمستثمرين والشركات التجارية والحكومات والمؤسسات الأوروبية والسلطات المحلية في جميع أنحاء أوروبا، والتي تتضمن ما يلي؛

**بالنسبة للمؤسسات المالية يتعين عليها؛**

1. بذل العناية الواجبة لدعم وتعزيز حقوق الإنسان –بما في ذلك من خلال تقييمات الأثر على حقوق الإنسان – في جميع مراحل عملية صنع القرار، بشأن جميع العلاقات التجارية مع الشركات الموجودة في قائمات القروض والاكتتاب والاستثمار للمؤسسات المالية، والمعروف عنها مشاركتها في أنشطة مرتبطة بالمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة.
2. تشكيل آليات لاتخاذ إجراءات محدّدة زمنيًا وفعّالة بشأن نتائج تقييمات الأثر، وتوفير أدوات مناسبة للإبلاغ علنًا عن كيفية معالجة الآثار السلبية على حقوق الإنسان.
3. الضغط على الشركات التجارية المعروف عنها مشاركتها في الأنشطة المرتبطة بالمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بهدف وقف نشاط وعلاقات هذه الشركات في المستوطنات. وفي حالة لم يجدي الضغط أو لم يكن متاحًا وإذا عجز المستثمرون عن استخدام نفوذهم لضمان الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يجب على المؤسسات المالية إنهاء علاقة الأعمال بشكل مسئول مع المؤسسة المعنية.
4. فتح حوار مع أصحاب المصلحة المحليين، أي السكان الفلسطينيين المحميين، بهدف ضمان جبر فعّال لأي ضرر تسببت أو ساهمت فيه استثمارات وعلاقات الأعمال للمؤسسة المالية.
5. تطوير مبادئ توجيهية وبيانات سياسة واضحة بشأن الأنشطة التجارية في المستوطنات غير القانونية، تتضمن معيار الاستبعاد في الملفات الاستثمارية للمؤسسات المالية.
6. استخدام نفوذها مع الاتحادات الصناعية والهيئات التنظيمية وواضعي السياسات وهيئات وضع المعايير لتعزيز الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبذل العناية الواجبة المعزّزة في مجال حقوق الإنسان، كمعيار صناعي.

**أما الشركات التجارية فيتعين عليها؛**

1. الانسحاب المسئول ووقف جميع الأنشطة والعلاقات مع المشروع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجميع المسئوليات ذات الصلة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
2. احترام أحكام القانون الدولي المعمول بها في جميع الأنشطة والعلاقات المرتبطة بالأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.
3. طرح إجراءات تعويض وجبر ضرر مناسبة لجميع المتضررين من الانتهاكات والآثار السلبية لأنشطتها وعلاقاتها المرتبطة بالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، وذلك بالتشاور مع المتضررين بشكل مباشر، كجزء من آلية التظلم الخاصة بالشركات، لضمان الانتصاف والحق في المساءلة لكل من تأثر سلبًا من هذه الأنشطة والعمليات.

4. إقرار إجراءات قوية لبذل العناية الواجبة المعزّزة في مجال حقوق الإنسان، ضمن سلسلة الإمدادات بأكملها، لضمان احترام الشركات الفرعية والعمليات والأنشطة في الخارج للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي عند الاقتضاء. كما يجب على مؤسسات الأعمال التأكد من مراعاة الشركات للقانون الدولي الإنساني في إطار المسئولية الاجتماعية.

**وعلى الحكومات والمؤسسات الأوروبية:**

1. تقديم الدعم السياسي والمالي لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، للوفاء بولايته المتمثلة في النشر والتحديث السنوي لقاعدة بيانات الأمم المتحدة للمؤسسات التجارية المنخرطة في العمل بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية بالأرض المحتلة.

2. التأكد من اتخاذ الشركات التجارية العاملة في نطاق ولايتها القضائية إجراءات العناية الواجبة المعززة في مجال حقوق الإنسان، لمنع التورط في انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المحتلة والمتأثرة بالنزاع، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمسئوليات والالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. على أن تقدم الشركات تدابير وقائية عاجلة وفورية، تتضمن؛ سحب الاستثمارات، وسياسات فك الارتباط للحد من تورط الشركات في أية انتهاكات خلال أنشطتها وعلاقاتها في مثل هذه السياقات.

3. نشر إرشادات تجارية حديثة حول الاستثمارات المالية المباشرة وغير المباشرة، والأنشطة والعلاقات مع مشروع الاستيطان الإسرائيلي، والتحذير من المخاطر والعواقب القانونية المرتبطة بها، ووضع استراتيجية استباقية خاصة بالشركات التجارية. وتشجيع الاتحاد الأوروبي على نشر استشارات بشأن الاستثمارات المالية والأعمال المشتركة المرتبطة بالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، وتطوير استراتيجية نشر استباقية لمثل هذه الاستشارات.

4. في حالة مساهماتها في أحد المؤسسات المالية الثابت تورطها في واحد او أكثر من «الأنشطة المدرجة»، على الحكومة الأوروبية اتخاذ التدابير المناسبة، لضمان وقف عمل هذه المؤسسات المالية، من خلال عمليات المشاركة والإقصاء، ولإنهاء مشاركتها، ووضع سياسة رسمية تمنع أي استثمارات مستقبلية مرتبطة بالانتهاكات.

5. تطبيق قانون الشراءات العامة بما يتماشى مع الالتزامات والمسئوليات كهيئات حكومية، بموجب القانون الدولي والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مما يستلزم تجنب منح الصفقات العمومية للشركات المتورطة في انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

6. العمل على ضمان تطبيق السلطات المحلية لقانون الشراءات العامة ولمبادئه التوجيهية بشكل متناسق مع التزامات الدولة بموجب القانون الدولي، وضمان احترام الشركات لمعايير السلوك المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

7. تقديم تقارير دورية وعلنية حول جهود الدولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334 (2016)، وكذا الأنشطة المخطط لها والجهود المبذولة لزيادة تفعيل القرار.

8. منع منتجات وخدمات الاستيطان غير القانوني من دخول الأسواق الأوروبية، وحظر التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية أو دعمها اقتصاديًا، كجزء من الالتزامات الإيجابية والعرفية ذات الصلة للدول الأطراف بموجب القانون الإنساني الدولي.

9. دعم وممارسة دور إيجابي وبنّاء خلال المفاوضات حول معاهدة الأمم المتحدة الملزمة، لضمان إحراز تقدم في اعتماد مشروع صك ملزم قانونًا لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من الشركات التجارية بما يتماشى مع التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

10. التطرق إلى المناطق المتأثرة بالنزاع والأراضي المحتلة في أطر الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الجاري تطويرها على الصعيد الوطني والأوروبي والأممي، مثل خطط العمل الوطنية، ومعاهدة الأمم المتحدة الملزمة، والعناية الواجبة الإلزامية على الصعيدين الوطني والأوروبي، والتشريعات والأدوات والآليات الأخرى ذات الصلة.

11. دمج تشريعات لإنفاذ مبدأ الولاية القضائية العالمية على المستوى المحلي، من أجل ضمان المساءلة القانونية عن الانتهاكات الجسيمة المتعلقة بالشركات بموجب اتفاقيات جنيف، والجرائم الدولية المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

12. التعاون الكامل مع مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بما يتماشى مع الالتزامات ذات الصلة، المنصوص عليها في نظام روما الأساسي واتفاقيات جنيف، وإبداء الدعم العام لاستقلالية المحكمة في تحقيقاتها بشأن الوضع في فلسطين.

13. إدراج انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالشركات والجرائم المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة في نظام عقوبات حقوق الإنسان العالمي للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تلك التي ترتكبها الشركات وتحديدًا المرتبطة بمشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني، فضلا عن التورط في انتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام.

**وعلى السلطات المحلية في جميع أنحاء أوروبا:**

1. في الحالات التي تمتلك فيها البلدية المحلية صناديق معاشات تقاعدية خاصة، يتعين إجراء مراجعة للاستثمارات المشار لها في "الأنشطة المدرجة" والثابت تورطها في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، على النحو المبين في تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. في هذه الحالات، يجب البدء في عملية سحب الاستثمارات من الشركات المدرجة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة، في ضوء المشاركة الصارمة والمكثفة التي مارستها المفوضية السامية لحقوق الإنسان قبل نشر قاعدة البيانات.

2. التأكد من الالتزام بتنفيذ إجراءات فحص الاستثمار المقدم من صناديق المعاشات، واتباع إجراءات العناية الواجبة، لضمان الامتثال لالتزامات القانون الدولي، وعدم التواطؤ في انتهاكه.

3. تطبيق قانون الشراءات العامة بما يتماشى مع الالتزامات والمسئوليات كهيئات حكومية، بموجب القانون الدولي والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبما يستلزم تجنب منح الصفقات العمومية للشركات المتورطة في انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.